

لمع الأدلة في قواعد أهل السنة والجماعة

والدليل على استحالة حوادث لا أول لها .

أن حقيقة الحادث ماله أول .

وإذن كان حقيقة كل حادث أن يكون له أول فبان كثرة الحوادث لا تخرج عن حقيقتها فيكون لكل أول .

وهذا كالجواهر فإن حقيقة الجوهر كونه متحيزا فبالكثرة لا يخرج عن حقيقته ويكون الكل متحيزا فكذلك ههنا إذا ثبتت الأعراض وثبت حدوثها وثبت استحالة تعري الجواهر عنها وبطل قول الدهري بأن الحوادث لا أول لها فيترتب على ذلك أن الجواهر لا تسبق الأعراض الحادثة وما لا يسبق الحادث حادث على الاضطرار من غير حاجة إلى نظر وافتكار .

والدليل على أن العالم له صانع